مجلس المحافظين
الدورة السابعة والأربعين
روما، 14-15 فبراير/شباط 2024

التقرير المرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وآلية الحصول على الموارد المقترضة

ضميمة

الوثيقة: GC 47/L.8/Rev.1/Add.1
بند جدول الأعمال: 11
التاريخ: 15 فبراير/شباط 2024
التوزيع: عام
اللغة الأصلية: الإنكليزية

للعلم

التقرير المرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وآلية الحصول على الموارد المقترضة

ضميمة

1- المجلس التنفيذي مدعو إلى الإحاطة علما بالمعلومات الإضافية بشأن التقرير المرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وآلية الحصول على الموارد المقترضة، على النحو الوارد في الوثيقة EB 2023/140/R.15، حسب الوضع في السنة الثانية من التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. والأعضاء مدعوون أيضا إلى الإحاطة علما بالتقدم المحرز في تنفيذ سياسة التخرج في الصندوق.

أولا- تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وآلية الحصول على الموارد المقترضة في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (2022-2024)

2- **الخلفية.** عرضت الإدارة، في فبراير/شباط 2022، على دورة استثنائية للمجلس التنفيذي قائمة البلدان التي يمكنها الحصول على موارد نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وآلية الحصول على الموارد المقترضة في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. كما عرضت مخصصات كل بلد على حدة المستمدة من تطبيق صيغة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، والمبالغ الإرشادية لموارد آلية الحصول على الموارد المقترضة التي يمكن للبلدان المؤهلة الحصول عليها بناء على الطلب. وشملت القائمة ما مجموعه 78 بلدا: 66 من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، التي يمكنها الحصول على الموارد الأساسية للصندوق الموزعة من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء و12 من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، التي يمكنها الحصول على موارد آلية الحصول على الموارد المقترضة.

3- وتوضح الأقسام التالية التقدم المحرز حتى الآن[1] في تسليم موارد نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وآلية الحصول على الموارد المقترضة من حيث الموافقات وذخيرة العمليات للدورة. وتجدر الإشارة إلى أن المعلومات المتعلقة بذخيرة العمليات غير ثابتة ودائمة التطور، مع المضي قدما بعمليات التصميم التشغيلي وتغير الأوضاع داخل البلدان. وسيجري تقديم لمحة عامة كاملة عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وآلية الحصول على الموارد المقترضة في نهاية الدورة، في التقرير المرحلي الذي ستجري إحالته إلى المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2024.

4- **تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.** على النحو المذكور أعلاه، جرى، في أوائل عام 2022، تحديد 66 بلدا من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا للحصول على الموارد الأساسية للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. ومن بين هذه البلدان، كان 15 بلدا مؤهلا للحصول على منح قطرية بموجب إطار القدرة على تحمل الديون. ومنذ ذلك الحين، أصبح بلدان إضافيان في عام 2023 مؤهلين للحصول على منح قطرية بموجب إطار القدرة على تحمل الديون، في حين أُضيف بلد آخر إلى القائمة بعد رفع التعليق من قبل لجنة إدارة المخاطر المؤسسية. وتمكن الصندوق من توفير الموارد لهذه البلدان بفضل توافر موارد المنح القطرية غير المبرمجة ومظروف المنح القطرية الذي وضع جانبا في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق لمثل هذه الحالات. وعلى إثر هذه التطورات، بلغ عدد البلدان المؤهلة حاليا للحصول على موارد المنح القطرية 17 بلدا.

[1] سبتمبر/أيلول 2023.

5- **تنفيذ آلية الحصول على الموارد المقترضة.** في بداية دورة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، جرى تقييم 52 بلدا على أنها مؤهلة[2] للحصول على موارد آلية الحصول على الموارد المقترضة وأكدت اهتمامها بالحصول عليها: 11 من هذه البلدان من البلدان المنخفضة الدخل و29 من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا و12 من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا. ومنذ ذلك الحين، أدت التغييرات التي طرأت على السياق الاقتصادي الدولي، فضلا عن الأوضاع القطرية المحددة، والتغيرات في مركزها المالي وقرار برمجة العمليات باستخدام موارد نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء المتاحة لها فقط، إلى انخفاض عدد البلدان التي تحصل على موارد بموجب آلية الحصول على الموارد المقترضة، والذي يبلغ حاليا 37 بلدا. وقام ما مجموعه ثلاث من البلدان المنخفضة الدخل، وثمانية من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا وأربعة من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا بتحرير موارد آلية الحصول على الموارد المقترضة.

6- ولضمان التنفيذ الكامل لبرنامج القروض والمنح، جرى توفير موارد آلية الحصول على الموارد المقترضة التي أصبحت متاحة في عام 2023 للبلدان الأخرى المؤهلة للآلية. وشملت البلدان التي استوعبت موارد إضافية من آلية الحصول على الموارد المقترضة ستة من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا وبلدين من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا. ونتيجة لهذه العملية، جرت تلبية جميع الطلبات الإضافية على آلية الحصول على الموارد المقترضة، واستيعاب الموارد المتاحة بالكامل. ولذلك لا يزال تنفيذ آلية الحصول على الموارد المقترضة يسير على المسار الصحيح، ومن المتوقع استخدام الحجم الإجمالي للموارد المتاحة بحلول نهاية الدورة.

7- **تكوين قائمة البلدان في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق**. مع مراعاة المعلومات المقدمة في الفقرات أعلاه، يعكس الجدول 1 العدد الحالي للبلدان التي تحصل على موارد التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. ويبلغ العدد 74 بلدا. ويبين الجدول 2 عدد البلدان التي تحصل حاليا على تمويل بموجب آلية الحصول على الموارد المقترضة والنسبة من برنامج القروض والمنح المتاحة للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا.

الجدول 1

عدد البلدان التي تحصل على موارد التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق حسب فئات الدخل

(عدد البلدان - وقت كتابة هذا التقرير)

وضع الدخل	*عدد البلدان*
بلد منخفض الدخل	24
بلد متوسط الدخل من الشريحة الدنيا	48
بلد متوسط الدخل من الشريحة العليا	8
المجموع	**74**

الجدول 2

عدد البلدان التي تحصل على تمويل بموجب آلية الحصول على الموارد المقترضة حسب فئات الدخل

(عدد البلدان والحصة من الموارد - وقت كتابة هذا التقرير)

وضع الدخل	*عدد البلدان*
بلد منخفض الدخل	8
بلد متوسط الدخل من الشريحة الدنيا	21
بلد متوسط الدخل من الشريحة العليا	8
المجموع	**37**

[2] بالإضافة إلى الامتثال للمعايير الثلاثة للحصول على كل من الموارد الأساسية والموارد المقترضة (التركيز الاستراتيجي، والقدرة الاستيعابية والملكية)، يجري مكتب إدارة المخاطر المؤسسية تقييما للبلدان التي يمكن أن تستفيد من آلية الحصول على الموارد المقترضة على أساس مستوى مديونيتها وحالة مخاطرها.

8- **برمجة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وآلية الحصول على الموارد المقترضة.** في وقت كتابة هذا التقرير،[3] جرت بالفعل برمجة الجزء الأكبر من موارد التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (95 في المائة). وكما هو مبين في الجدول 3، هذا هو الحال بالنسبة لكل من الموارد الأساسية والموارد المقترضة. وتشمل الموارد المبرمجة الموافقات في عامي 2022 و2023 بالإضافة إلى المشروعات الاستثمارية في الذخيرة التشغيلية للفترة 2023-2024. ولم يتبقَ سوى 5 في المائة من الموارد متاحة للبرمجة. ويوجد طلب على هذه الموارد والإدارة على ثقة من أنه ستجري برمجة الحجم الكامل للموارد المتاحة بنهاية الدورة.

الجدول 3

البرمجة في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق: الموارد الأساسية والموارد المقترضة

(نسبة البرمجة حسب مصدر التمويل)

نوع الموارد	*الموارد المبرمجة*
المنح القطرية (موارد أساسية)	%100
القروض (موارد أساسية)	%94
آلية الحصول على الموارد المقترضة (موارد مقترضة)	%95
المجموع	**%95**

ثانيا- تنفيذ سياسة التخرج في الصندوق

ألف- مقدمة

9- وافق المجلس التنفيذي على سياسة التخرج في الصندوق (EB 2021/133/R.5) في سبتمبر/أيلول 2021. وتسترشد السياسة بمبدأ العالمية ومهمة الصندوق المتمثلة في خدمة دوله الأعضاء النامية، مع التركيز على الفقراء، والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والسكان الريفيين الضعفاء. ويستند التخرج بقوة إلى عملية لبناء توافق الآراء والتشاور مع الدول الأعضاء، ويسترشد بالمعايير المحددة في السياسة والأهداف المتفق عليها لضمان الشفافية الكاملة. وتتألف السياسة من أربع ركائز وتوفر المزيد من الوضوح بشأن توزيع الموارد المالية للصندوق (الركيزة 1) وشروط التمويل وتسعير موارد الصندوق المقترضة (الركيزة 2). وتوضح الركيزتان 3 و4 بالتفصيل المعايير والعملية وتتناول أيضا حالات الانعكاس المحتمل في اتجاه التنمية الاجتماعية والاقتصادية لدولة عضو في الصندوق. وتماشيا مع الالتزام الذي جرى التعهد به في السياسة، تقدم الأقسام أدناه معلومات عن تنفيذ السياسة.

باء- وضع التنفيذ حسب الركيزة

الركيزة 1- توزيع الموارد المالية للصندوق

10- وفقا للسياسة، يجري تخصيص موارد الصندوق الأساسية بالكامل للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، ويجري تمويل عمليات الإقراض للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا من الموارد المقترضة التي تجري إدارتها بموجب آلية الحصول على الموارد المقترضة. وتتلقى البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا ما بين 11 في المائة و20 في المائة من إجمالي برنامج القروض والمنح، ومن المتوقع في هذه المرحلة أن تحصل على 15 في المائة في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وتقوم إدارة الصندوق بتنفيذ خطة التمويل لضمان أنها تلبي التوقعات فيما يتعلق بتوافر قروض للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا. وتقدم الإدارة أيضا تقارير سنوية إلى المجلس التنفيذي عن حالة المخصصات وتوزيع

[3] سبتمبر/أيلول 2023

الموارد بين فئات البلدان وشروط الإقراض والتغييرات في شروط الإقراض للدول الأعضاء، بما في ذلك معلومات عن التغيرات في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للدول الأعضاء مقارنة بالدخل المؤهل للدخول في مناقشات التخرج (EB 2022/137/R.3 وEB 2022/137/R.3/Add.1/Rev.2). ويجري تقديم تحديثات بشأن تنفيذ خطة التمويل في الصندوق بانتظام إلى المجلس التنفيذي (EB 2022/137/R.12).

الركيزة 2- شروط التمويل وتسعير الموارد المقترضة

11- على النحو المنصوص عليه في الركيزة 2 من السياسة، فإن شروط التمويل في الصندوق وأسعاره مصممة لضمان استرداد الصندوق لتكلفة الاقتراض والتمييز بين البلدان الواقعة في فئات الدخل المختلفة، مع الحفاظ على قدرته التنافسية وجاذبيته مقارنة بمصادر تمويل التنمية الأخرى المتاحة للبلدان. وينعكس هذا التمييز في شروط التمويل في مختلف عناصر التسعير، بآجال استحقاق وفترات سماح وعلاوات آجال استحقاق مخصصة بما يناسب الحالة. وتتوافق التحديثات الأخيرة لقروض الصندوق المقدمة بشروط عادية (EB/2023/138/R.7) وإطار الاقتراض المتكامل المنقح (EB/2023/138/R.8) مع متطلبات السياسة.

الركيزة 3- مسار البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا التي تصل إلى عتبة الدخل المؤهل للدخول في مناقشات التخرج

12- **تحديث المبادئ التوجيهية الخاصة ببرامج الفرص الاستراتيجية القطرية**. عقب الموافقة على السياسة، حدَّث الصندوق المبادئ التوجيهية والإجراءات المتعلقة ببرامج الفرص الاستراتيجية القطرية لتقديم التوجيه للأفرقة القطرية بشأن إعداد برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة للبلدان التي تجاوزت عتبة الدخل المؤهل للدخول في مناقشات التخرج لثلاث سنوات متتالية.

13- **تحديد أولويات تقييمات الاستراتيجيات القطرية والبرامج القطرية**. على النحو المنصوص عليه في السياسة، تواصلت الإدارة مع مكتب التقييم المستقل في الصندوق لتحديد أولويات إجراء تقييمات الاستراتيجيات القطرية والبرامج القطرية للبلدان التي تجاوزت عتبة الدخل المؤهل للدخول في مناقشات التخرج لثلاث سنوات متتالية. والهدف من ذلك هو ضمان أن تسترشد برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة، إلى أقصى حد ممكن وبما تسمح به الموارد، بالتوصيات الصادرة عن تقييمات الاستراتيجيات القطرية والبرامج القطرية. وفي خطة عمل مكتب التقييم المستقل لعامي 2023 و2024، وضع مكتب التقييم المستقل مخصصات لتقييمات الاستراتيجيات القطرية والبرامج القطرية للأرجنتين والصين والجمهورية الدومينيكية وتركيا.

14- **إعداد تقييمات الاستراتيجيات القطرية والبرامج القطرية وبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية للبلدان التي تجاوزت عتبة الدخل المؤهل للدخول في مناقشات التخرج**. على النحو المبين في ملحق السياسة، في عام 2021 وقبل بدء الدورة الحالية لتجديد الموارد، كان ما مجموعه ثماني دول أعضاء فوق عتبة الدخل المؤهل للدخول في مناقشات التخرج لثلاث سنوات متتالية. وشملت هذه القائمة الأرجنتين والبرازيل والصين وكوبا والجمهورية الدومينيكية والمكسيك والجبل الأسود وتركيا.

15- وقد جرى الانتهاء من عملية تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري في الصين وتقدمت بشكل جيد في تركيا. وبالنسبة للأرجنتين والجمهورية الدومينيكية، ستبدأ العملية قريبا وتكتمل في عام 2024.

16- وجرت برمجة برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة لإعدادها في عامي 2023 و2024، ومن المقرر إجراء مناقشات بشأن برامج الفرص الاستراتيجية القطرية مع المجلس التنفيذي إما في عام 2024 أو 2025. وفي هذا الصدد، بدأت بالفعل المشاورات المتعلقة بعملية برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية في حالة البرازيل.

17- ويرد أدناه التقدم المحرز بشأن كل بلد على حدة:

(أ) في حالة **الأرجنتين**، أشار مكتب التقييم المستقل إلى أن تقييما للاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري سيبدأ في سبتمبر/أيلول 2023 وأنه يتوقع الانتهاء منه بحلول سبتمبر/أيلول 2024. ومن المتوقع أن يجري التوقيع على اتفاقية عند نقطة الإنجاز بحلول أكتوبر/تشرين الأول 2024. وسيجري إعداد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد لموافقة الإدارة عليه في ديسمبر/كانون الأول 2024.

(ب) فيما يتعلق **بالبرازيل**، أُجريت مناقشة مع مكتب التقييم المستقل بشأن إمكانية إجراء تقييم للاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري، ولكن بالنظر إلى أنه جرى بالفعل تحديد موعد لعملية تصميم برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد في أوائل عام 2023 مع الحكومة القادمة، لم يكن التوقيت مؤاتيا. ويجري التخطيط لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد للبرازيل ليناقشه المجلس التنفيذي في عام 2024.

(ج) في حالة **الصين**، بدأ مكتب التقييم المستقل تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري في مارس/آذار 2022، ووضع الصيغة النهائية للتقرير في مارس/آذار 2023. وجرى التوقيع على الاتفاقية عند نقطة الإنجاز في سبتمبر/أيلول 2023. وسيجري إعداد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد ليناقشه المجلس التنفيذي في عام 2024.

(د) في حالة **كوبا**، وفي ضوء التغيرات الكبيرة التي حدثت في وضع البلد بسبب الصدمات الاقتصادية في عام 2019، وكما أُشير سابقا، يُجرى تقييم للتأكد مما إذا كانت كوبا قد عادت إلى ما دون مستوى الدخل المؤهل للدخول في مناقشات التخرج. ولم يجر تحديث أرقام نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في كوبا من قبل البنك الدولي منذ عام 2019 ومن قبل شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة منذ عام 2021. ونشرت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022 قدره 449 1 دولارا أمريكيا. ويُترجم ذلك على أنه انكماش هائل في الاقتصاد منذ عام 2019. وتقوم شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة حاليا بالتحقق من صحة بيانات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومن المتوقع أن تصدر شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة بيانات محدثة لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي قريبا. وإذا جرى تأكيد أن كوبا انتقلت إلى ما دون عتبة الدخل المؤهل للدخول في مناقشات التخرج، يُقترح إزالة كوبا من قائمة البلدان الثمانية.

(ه) في حالة **الجمهورية الدومينيكية**، أشار مكتب التقييم المستقل إلى أنه من المقرر أن يبدأ تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري في ديسمبر/كانون الأول 2023، ويتوقع الانتهاء منه بحلول أكتوبر/تشرين الأول 2024. ومن المقرر إبرام اتفاقية عند نقطة الإنجاز في ديسمبر/كانون الأول 2024. ومع اختتام هذا التقييم، سيجري تصميم برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد ليناقشه المجلس التنفيذي في عام 2025.

(و) في حالة **المكسيك**، وبالنظر إلى أن أحدث تقرير تقييم للاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري قد نُشر في عام 2019 وأن برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية للفترة 2020-2025 قائم بالفعل، فمن غير المقرر وضع برنامج فرص استراتيجية قطرية جديد حتى عام 2025.

(ز) في حالة **الجبل الأسود**، سيجري إعداد برنامج فرص استراتيجية قطرية موجز للموافقة عليه في عام 2024؛ وكانت آخر مرة حصل فيها البلد على تمويل من الصندوق في التجديد العاشر للموارد.

(ح) في حالة **تركيا**، بدأ مكتب التقييم المستقل تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري في أبريل/نيسان 2023، ويتوقع الانتهاء منه بحلول أبريل/نيسان 2024. ومن المقرر حاليا إبرام اتفاقية عند نقطة الإنجاز في يونيو/حزيران 2024. ومع اختتام هذا التقييم، ستبدأ عملية تصميم برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد ومن المتوقع أن تكتمل في عام 2025.

18- وعلى النحو المبين أعلاه، يتوقع مكتب التقييم المستقل أن يكون قد أكمل تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لأربعة من أصل ثمانية بلدان تجاوزت عتبة الدخل المؤهل للدخول في مناقشات التخرج (الأرجنتين والصين والجمهورية الدومينيكية وتركيا) بحلول نهاية التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، وأن يقدم توصيات لتسترشد بها برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة. وبالإضافة إلى تقييمات الاستراتيجيات القطرية والبرامج القطرية، هناك العديد من البلدان المدرجة في القائمة لديها إما تقييم حديث لأداء المشروع أو من المقرر إجراؤه قبل نهاية التجديد الثاني عشر للموارد. وتشمل القائمة الجمهورية الدومينيكية، حيث جرى تقييم أداء مشروع التنمية الاقتصادية الريفية في الأقاليم الوسطى والشرقية في عام 2020؛ وكوبا حيث جرى الانتهاء من تقييم أداء مشروع التنمية الريفية التعاونية في الإقليم الشرقي في عام 2022؛ والجبل الأسود، حيث من المقرر تقييم أداء مشروع التجميع والتحول الريفيين في عام 2024.

19- وكما جرى إبلاغ الأعضاء بالفعل في اجتماع المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2022، في حين كان من المأمول في الأصل أن توافق الإدارة على جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة في عام 2024، فإنه سيجري تأجيل عدد منها حتى عام 2025 لإتاحة الوقت لمكتب التقييم المستقل لاستكمال تقييماته ولتقييمات الاستراتيجية القطرية والبرامج القطرية لإرشاد خطط الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة. وبحلول نهاية عام 2024، سيكون قد جرى الانتهاء من أربعة برامج للفرص الاستراتيجية القطرية للأرجنتين والبرازيل والصين والجبل الأسود. وعلى النحو الموضح أعلاه، إذا جرى تأكيد أن كوبا قد تراجعت إلى ما دون عتبة الدخل المؤهل للدخول في مناقشات التخرج، يُقترح إزالة كوبا من قائمة البلدان الثمانية. وفي هذا السيناريو، سيجري تقديم برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المعياري إلى المجلس التنفيذي في دورته التي ستعقد في ديسمبر/كانون الأول 2024. وسيجري الانتهاء من تنفيذ برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المتبقية في عام 2025.

20- وسيجري إعداد برامج الفرص الاستراتيجية القطرية للبلدان التي جرى تأكيد أنها تجاوزت عتبة الدخل المؤهل للدخول في مناقشات التخرج لمدة ثلاث سنوات متتالية بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية المحدثة في عام 2022، بما يعكس مجموعة المعايير والعمليات الواردة في السياسة. وستقوم الأفرقة القطرية والأخصائيون التقنيون في الصندوق بإعداد برامج الفرص الاستراتيجية القطرية بالتشاور الوثيق مع الدولة العضو المعنية. وتمشيا مع السياسة، يلتزم الصندوق بدعم البلدان الشريكة طوال العملية الكاملة لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية. وعند انتهاء فترة برامج الفرص الاستراتيجية القطرية، يُجري الصندوق والدولة العضو على حد سواء تقديرا للتقدم الذي يحرزه البلد وجاهزيته للخروج من الدعم المالي للصندوق. وسيستند القرار إلى مناقشة بين الدولة العضو المعنية والصندوق على أساس معايير السياسة. ويحكم مبدأ العالمية علاقات الصندوق مع الدول الأعضاء، وستستمر جميع البلدان في الحصول على الدعم والخدمات المتنوعة المتعلقة بتبادل المعرفة، والخبرات التقنية والمشاركة في السياسات، بما في ذلك من خلال أدوات مثل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والمساعدة التقنية المستردة التكاليف.[4]

الركيزة 4- معالجة التحولات العكسية الناتجة عن الصدمات الاقتصادية

21- لم يتخرج أي من البلدان الثمانية المذكورة في السياسة، وبالتالي فإن الركيزة 4 لا تنطبق بعد. وفيما يتعلق بسبعة من البلدان الثمانية المدرجة في السياسة، يمكن تأكيد أن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي فيها جميعا أعلى من أحدث نصيب فرد من دخل قومي إجمالي وقدره 805 7 دولارات أمريكية، صادر عن البنك الدولي في 1 يوليو/تموز 2023. غير أنه بالنسبة لكوبا، إذا جرى تأكيد أن كوبا قد تراجعت إلى ما دون عتبة الدخل المؤهل للدخول في مناقشات التخرج، بسبب الصدمات الاقتصادية، فإنه يُقترح إزالة كوبا من قائمة البلدان الثمانية.

[4] GC 44/L.6/Rev.1.

جيم- ما بعد التخرج

22- يواصل الصندوق العمل مع مجموعة واسعة من الدول الأعضاء عبر جميع القوائم، بما في ذلك الدول التي لا تحصل على الموارد المالية للصندوق، في أشكال مختلفة من الشراكة والتعاون بما في ذلك تبادل المعرفة والمشاركة في السياسات بشأن هدف التنمية المستدامة 2، والمناخ والمواضيع الأخرى ذات الصلة بالصندوق، فضلا عن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والمساعدة التقنية المستردة التكاليف.

دال- الإبلاغ عن التقدم الحرز في التنفيذ

23- كما هو متوخى في السياسة، بدأت الإدارة في تقديم تقارير سنوية عن التقدم المحرز في تنفيذ السياسة. وجرى تقديم التحديث السنوي الأول كجزء من برنامج العمل المستند إلى النتائج إلى المجلس التنفيذي في دورته المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول 2022 (EB 2022/137/R.3/Add.1/Rev.2)، ثم إلى مجلس المحافظين بعد ذلك في فبراير/شباط 2023. ويشكل هذا التحديث السنوي الثاني.

هاء- الدول الأعضاء التي تجاوزت عتبة الدخل المؤهل للدخول في مناقشات التخرج

24- وفقا للسياسة، تُطلق نقطة البداية للعملية عندما يظل بلد ما فوق الدخل المؤهل للدخول في مناقشات التخرج، على النحو المحدد والمحدث سنويا من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، لمدة ثلاث سنوات متتالية على الأقل قبل دورة التمويل في الصندوق. ويقلل ذلك من مخاطر قيام أي بلد ببدء العملية ثم مواجهة تراجعا بعد ذلك بوقت قصير.

25- وبالنسبة للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، جرى تطبيق عتبة للدخل المؤهل للدخول في مناقشات التخرج لعام 2021 قدرها 155 7 دولارا أمريكيا. وبالنسبة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيجري تطبيق عتبة الدخل المؤهل للدخول في مناقشات التخرج لعام 2024. وفي عام 2024، سيجري إعداد قائمة محدثة بالبلدان التي تجاوزت عتبة الدخل المؤهل للدخول في مناقشات التخرج لمدة ثلاث سنوات متتالية. وسيجري رفع تقرير بالقائمة إلى المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2024. وستعمل الإدارة بعد ذلك مع أي بلدان جديدة دخلت القائمة لبدء حوار منظم لوضع برنامج فرص استراتيجية قطرية جديد خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وبالنسبة لهذه البلدان، إذا لم يكن قد جرى تنفيذ أي تقييم للاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري خلال السنوات الخمس الماضية، ستقترح إدارة الصندوق إعطاء الأولوية لإجراء تقييم لها خلال مناقشات برنامج العمل السنوي مع مكتب التقييم المستقل.